

PROVISIONAL

S/PV.3190
31 March 1993

ARABIC

UN LIBRARY

مجلس الأمن



APR 01 1993

UNION COLLECTION

محضر حر في وقت للجلسة التسعين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٣، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس:	السيد أوبراين	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فوروتسوف
	اسبانيا	السيد بيداوي
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردبيرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد بربوسا
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد بن جلون - تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ديفيد هناي
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر
	اليابان	السيد شيفي

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza. مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلم

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

وبعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أذن لي الإدلاء بالبيان التالي نيابة عن

المجلس:

"واصل مجلس الأمن دراسة تقرير الأمين العام المعنون 'برنامج للسلم' (S/24111)، بما في ذلك

المشكلة المحددة في الفقرات ٦٦ إلى ٦٨ المتعلقة بسلامة قوات الأمم المتحدة وموظفيها الموزعين في

ظروف النزاع. وقد نظر المجلس في هذه المسألة فيما يتعلق بالأشخاص الموزعين في إطار ولاية

لمجلس الأمن.

"ومجلس الأمن يشني على الأمين العام لتوجيه الانتباه الى هذه المشكلة، بما في ذلك الزيادة غير

المقبولة في عدد الذين لقوا حتفهم وفي عدد حوادث العنف التي تتعرض لها قوات الأمم المتحدة

وموظفيها. ويشاطر المجلس الأمين العام شواغله على نحو كامل.

"ومجلس الأمن يدرك أنه وجد أن الحاجة تتزايد الى أن يقوم، لدى اضطراره بمسؤوليته عن صون

السلم والأمن الدوليين، بوزع قوات الأمم المتحدة وموظفيها في ظروف تنطوي على أخطار حقيقية.

ويعرب المجلس عن بالغ تقديره لشجاعة والتزام أولئك الأشخاص المتفانين في خدمتهم الذين يعرضون

أنفسهم لأخطار كبيرة في سبيل تنفيذ الولايات الممنوحة بهذه المنظمة.

"ومجلس الأمن يشير إلى أنه قد بات من الضروري في عدد من المناسبات اداة حوادث

استهدفت قوات الأمم المتحدة وموظفيها. ويعرب المجلس عن استيائه إزاء استمرار حوادث العنف

على الرغم من نداءاته المتكررة.

"ومجلس الأمن يرى أن الهجمات وأعمال العنف الأخرى، سواء كانت فعليا أو عن طريق التهديد بها، بما في ذلك اعتراض الأشخاص أو احتجازهم، والموجهة ضد قوات الأمم المتحدة وموظفيها، غير مقبولة كلية، وقد تقتضي من المجلس أن يتخذ مزيدا من التدابير لضمان سلامة وأمن هذه القوات وهؤلاء الموظفين.

"ومجلس الأمن يكرر مطلبه بأن تتخذ الدول والأطراف الأخرى في مختلف النزاعات جميع الخطوات الممكنة لضمان سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وموظفيها. ويطلب المجلس كذلك أن تعمل الدول على الفور وبصورة فعالة على ردع ومحاسبة ومعاقبة جميع أولئك المسؤولين عن الهجمات وأعمال العنف الأخرى ضد هذه القوات وهؤلاء الموظفين.

"ويلاحظ مجلس الأمن الصعوبات والأخطار الخاصة التي يمكن أن تنشأ في الأماكن الموزع فيها قوات الأمم المتحدة وموظفيها في حالات تعجز فيها الدولة، أو الدول المعنية عن ممارسة ولايتها القضائية لحماية هذه القوات وهؤلاء الموظفين، أو عندما لا تكون دولة ما على استعداد لتحمل مسؤولياتها في هذا الصدد. وفي هذه الحالة، قد ينظر المجلس في اتخاذ تدابير ملائمة في تلك الظروف الخاصة لضمان تحمل الأشخاص المسؤولين عن الهجمات، وأعمال العنف الأخرى، المسؤولية عن أعمالهم.

"ومجلس الأمن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في أسرع وقت ممكن، تقريرا عن الترتيبات القائمة لحماية قوات الأمم المتحدة وموظفيها، ومدى كفايتها في هذا الشأن، على أن تراعى، في جملة أمور، الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة والاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والبلدان المضيئة بشأن مركز هذه القوات وكذلك التعليقات التي قد ترد إليه من الدول الأعضاء. وأن يقدم التوصيات التي يراها ملائمة لتعزيز سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وموظفيها.

"وسوف يواصل مجلس الأمن نظره في هذه المسألة في ضوء تقرير الأمين العام وما تقوم به الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية من أعمال، بما في ذلك، بوجه خاص، اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٠٦ (د-١٩). وفي هذا الخصوص فإن

المجلس يقر بالحاجة إلى أن تتخذ جميع الهيئات ذات الصلة في المنظمة اجراءات منسقة لتعزيز سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وموظفيها.

"ويعتزم مجلس الأمن مواصلة النظر في تقرير الأمين العام المعنون 'برنامج للسلم' على النحو

الوارد في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24728) ."

وسوف يصدر هذا البيان باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/25493.

وبذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠